



مستقبل وطن  
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن  
كلنا نعمل من أجل مصر

# الانتخابات البرلمانية في سوريا 2025

## السياق والتحديات والنتائج المحتملة



أغسطس  
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية  
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ  
ورئيس الحزب  
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب  
والأمين العام  
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد  
ورئيس مجلس أمناء المركز  
النائب / محمد الجارحي



## مقدمة

تأتي انتخابات مجلس الشعب لعام 2025 كأول استحقاق وطني بعد سقوط نظام الأسد. ويكتسب هذا الاستحقاق أهمية استثنائية لكونه اختباراً أولياً لجدية مسار التحول السياسي، وبناء مؤسسات جديدة قادرة على استعادة الشرعية الداخلية والخارجية، وفتح قنوات للمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار بعد عقود من الإقصاء والتهميش. غير أن العملية الانتخابية تُجرى في ظل مشهد سياسي وأمني بالغ التعقيد، يتسم بغياب الأحزاب الفاعلة، وتشتت البنية المجتمعية، وتعدد القوى المحلية والإقليمية المؤثرة في الداخل السوري.

ويهدف هذا التقرير إلى تحليل السياق العام والأطر الحاكمة للانتخابات، واستعراض أبرز التحديات والعقبات التي تواجهها، مع محاولة استشراف النتائج والسيناريوهات المحتملة لمسار العملية السياسية في سوريا.



## أولاً: السياق والأطر العامة الحاكمة للانتخابات السورية 2025:

يأتي الاستحقاق الانتخابي السوري القادم في سبتمبر 2025، وهو أول استحقاق انتخابي منذ عزل الرئيس السابق بشار الأسد عن السلطة. في مرحلة حرجية ومفصلية في التاريخ السياسي لسوريا، في ظل ما تشهده الدولة من ظروف أمنية حرجية، وتهديدات لوحدة وسيادة الدولة السورية، وكذلك بسبب الغياب الطويل لأي نشاط سياسي أو حزبي فعلي في سوريا لمدة طويلة، ونتيجة أيضاً للشكوك المثارة حول جدوى وفعالية الأطر الحاكمة للانتخابات ومدى شمولها وتعبيرها عن الشعب السوري بمختلف أطيافه ومصالحه العليا.

وفي هذا الإطار، صدّق الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع على النظام الانتخابي المؤقت لمجلس الشعب (البرلمان) لاختيار ثلثي أعضائه، وذلك في خطوة نحو إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها المجلس التشريعي. ووفقاً للمرسوم، يبلغ المجموع الكلي لأعضاء مجلس الشعب 210 أعضاء، يتم اختيار ثلثيهم من قبل الهيئات الناجبة على مستوى المحافظات في صورة الانتخاب غير المباشر، بحسب التوزيع السكاني والإداري، بينما يعيّن الرئيس الثلث المتبقي. وقامت اللجنة العليا للانتخابات بتقسيم الدوائر الانتخابية إلى 62 دائرة، وتقوم اللجنة حالياً باستقبال طلبات وترشيحات "الهيئات الناجبة" التي ستقوم على انتخاب أعضاء مجلس الشعب الجديد نيابة عن دوائرها التي تم تقسيمها.

وعلى الرغم من أن النظام الانتخابي الجديد يهدف إلى بناء مؤسسات دولة مختلفة تماماً عن سابقتها، إلا أن هناك تحديات ومخاوف تلوح في الأفق بخصوص الثقة الشعبية في شفافية وجدوى الانتخابات، وبناء مؤسسات تمثيلية فعالة في بلد يواجه تحديات سياسية وأمنية متشابكة. فالتأكيدات على ضرورة "الانشقاق" عن النظام السابق، وإقصاء "دعاة الانفصال والاستقواء بالخارج"، وكون السلطة التنفيذية هي من تقوم على تعيين ثلث أعضاء مجلس الشعب بصورة مباشرة وثلثيه بطريقة غير مباشرة من خلال تعيين اللجان التي تنتخب باقي الأعضاء. من شأنه أن يثير جدلاً حول مدى شمول هذه العملية الانتخابية، وتمثيلها لكافة أطياف الشعب السوري.



## ثانيًا: التحديات الرئيسية التي تواجه انتخابات مجلس الشعب السوري 2025:

تمر الدولة السورية بالعديد من التحديات الأمنية والسياسية التي ترتقي في عدد منها إلى مستوى التحديات الوجودية التي تمس سيادة ووحدة الدولة السورية، ويواجه هذا الاستحقاق السياسي العديد من العقبات، ومنها:

### (1) صعوبة إجراء انتخابات عامة مباشرة:

يخلو المشهد السوري على المستوى السياسي في الوقت الراهن من الكيانات والأحزاب السياسية القادرة على خوض انتخابات كاملة، وي طرح تعذر إجراء انتخابات عامة مباشرة في سوريا إشكاليات جوهرية تتجاوز البعد الإجرائي لتلامس الشرعية والتمثيل السياسي. إذ أن غياب صناديق الاقتراع المباشرة يُبقي مسألة المشروعية الدستورية في حالة نقاش دائم، ويُضعف من قدرة النظام السياسي على الادعاء بتمثيل الإرادة الشعبية الكاملة. كما يثير مخاوف من أن تتحول الترتيبات الانتقالية إلى أداة لإعادة إنتاج النخب التقليدية، بدل أن تكون مدخلًا لإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس أكثر ديمقراطية وتشاركية.

### (2) عدم توفر ضمانات التمثيل العادل والكفاءة:

في ظل غياب قانون انتخابي يضمن التمثيل العادل لكافة أطياف المجتمع، ومع استمرار نظام الدائرة الكبرى وتعطّل الحياة الحزبية، وهو ما يحد من قدرة المكوّنات السكانية الصغيرة نسبيًا في دوائرها على اختيار ممثلين عنها. وقد حاول المرسوم الرئاسي معالجة هذا الخلل عبر منح الرئيس حق تعيين ثلث أعضاء المجلس لضمان الكفاءة والتوازن، غير أن آليات الهيئات الناحبة الفرعية لا تقدم الضمانات اللازمة لتحقيق تمثيل حقيقي للفئات الأقل عددًا.

### (3) وجود مناطق خارج السيطرة الكاملة للحكومة:

لا تزال الحكومة السورية عاجزةً عن بسط سيطرتها على كامل الأراضي؛ فشمال شرق البلاد ما زال تحت نفوذ قوات سوريا الديمقراطية، في ظل تعثر المفاوضات واستمرار الخلافات، بينما تبقى بعض بلدات القنيطرة تحت الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب ضعف حضور الدولة في السويداء. هذه التحديات الأمنية والسياسية تُقيّد قدرة لجنة الانتخابات على ممارسة مهامّها بالمعايير نفسها في جميع الدوائر. وبذلك تواجه اللجنة امتحاناً صعباً لإنجاح العملية الانتخابية وضمان شموليتها، وهو ما يتطلب تعزيز الحوار المجتمعي قبل الاقتراع، والالتزام بالاتفاقات المبرمة مع مختلف الأطراف، إلى جانب إعطاء أولوية لترسيخ السلم الأهلي كشرط أساسي لنجاح المرحلة الانتقالية.



#### (4) غياب البيانات الإحصائية السكانية المُحدّثة:

لم يوضح المرسوم الرئاسي الأساس الإحصائي المعتمد في توزيع مقاعد مجلس الشعب، بينما أعلنت اللجنة العليا أنها استندت إلى بيانات التعداد السكاني لعام 2010. غير أن توزيع المقاعد أظهر تفاوتاً لافتاً بين الدوائر؛ إذ حصلت دمشق على 11 مقعداً مقابل 6 فقط للحسكة، ودير الزور رغم تقارب أعداد السكان فيما بينهم، فيما حازت حلب 20 مقعداً بينما يفوق تعداد سكانها مجموع سكان المحافظات الثلاث. كما برزت اختلالات مشابهة بين السويداء والقنيطرة، وبين اللاذقية ودرعا، وكذلك بين إدلب وريف دمشق. ويعكس هذا الخلل تغليب الاعتبارات السياسية على قاعدة التمثيل النسبي والصوت المتساوي.

#### (5) غياب الحوكمة الانتخابية:

لم يحدّد المرسوم النظام الداخلي للجنة الانتخابات أو مدة عملها أو موعد إعلان النتائج وتسمية الثلث الرئاسي، كما لم يعرف فئتي الأعيان والمثقفين، ما يفرض على اللجنة وضع لوائح ومعايير واضحة وشفافة لاختيار أعضاء الهيئات الفرعية. وقد أعلنت اللجنة نيتها تشكيل لجان فرعية بكل محافظة، مع اعتبارها دائرة واحدة، وإجراء الانتخابات على مرحلتين: اختيار أعضاء الهيئة الانتخابية ثم ترشيحهم وانتخاب الممثلين. غير أن تخصيص 30-50 شخصية لكل دائرة قد يخلق كتل مناطقية داخل المجمعات، خاصة في المحافظات الكبرى، ويؤدي إلى تفاوت في القوة التصويتية بين المحافظات. ولا يمكن معالجة هذا الخلل في ظل غياب معايير موحّدة وشفافة، وضمان تكافؤ الفرص للمرشحين، ومنع تشكل تحالفات عصبية أو مناطقية تهدد نزاهة العملية الانتخابية.

#### (6) غياب الرقابة المستقلة والقضائية على العملية الانتخابية:

منحت اللجنة العليا نفسها صفة شبه قضائية من خلال جعل اللجان الفرعية صاحبة الاختصاص الأصلي في اختيار المرشحين، وهو ما يعني عملياً استبعاد دور السلطة القضائية في الإشراف على العملية الانتخابية، بخلاف ما هو معمول به عادة في السوابق الديمقراطية؛ حيث يشكل القضاء الضامن الأساسي للنزاهة والشفافية. ويبدو أن اللجنة تتجه لأن تكون المرجعية النهائية في النظر بالطعون المتعلقة بعمليات الترشح أو نتائج الانتخابات، الأمر الذي يجعلها في موقع "الخصم والحكم" في آن واحد، ويضعها أمام تحديات كبيرة تتعلق بمدى قدرتها على كسب ثقة الرأي العام وضمان معايير المصداقية والموثوقية.

## ثالثًا: أبعاد وتداعيات تأجيل الانتخابات في السويداء والحسكة والرقّة:

أرجأت اللجنة العليا للانتخابات العملية الانتخابية في محافظات السويداء والحسكة والرقّة، وبقاء مقاعدها النيابية شاغرة؛ نظرًا للتحديات الأمنية وغياب السيطرة الأمنية للحكومة السورية على تلك المحافظات؛ وذلك إلى أجل غير مسمىّ لحين توفر الظروف المناسبة والبيئة الآمنة لإجرائها، وذلك على حد تعبير اللجنة العليا، في ظل الوضع المعقد الذي تشهده هذه المناطق والنزاعات المستمرة حول شكل السلطة فيها.

وتأتي تلك الخطوة بعد التوترات والنزاعات على آلية إدارة تلك المناطق منذ إسقاط نظام الأسد، ومساعي الحكومة الجديدة لبسط السيادة على كامل إقليم الدولة السورية، ابتداءً من أحداث الساحل في الشمال السوري، ومعارك السويداء والوضع المتوتر بين الحكومة السورية الجديدة والأطراف والطوائف المسيطرة على تلك المناطق من الفصائل الدرزية المسلحة في السويداء، وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) في شمال وشرقي سوريا في محافظتي الحسكة والرقّة، وصولاً إلى الاتفاقيات المؤقتة والصراعات المؤجلة في تلك المناطق في ظل الخلاف حول آليات دمج تلك المناطق ومؤسساتها الحالية في هيكل الدولة السورية الجديدة. وتظهر أبعاد ودلالات هذا القرار فيما يلي:

### (1) السويداء:

شهدت مدينة السويداء الاشتباكات الأعنف في سوريا ما بعد الأسد في يوليو 2025، وجاء التصعيد نتيجة نزاعات بين مواطنين دروز من محافظة السويداء وعشائر بدوية من محيط المحافظة، ما اضطر أجهزة الدولة المسلحة للتدخل لفض النزاع واستعادة الأمن في المحافظة، وأسفر الاشتباك بين أجهزة الدولة والفصائل المسلحة الدرزية عن تجاوزات نتج عنها سقوط عشرات الضحايا من المدنيين الدروز، الموقف الذي انتهزته إسرائيل لشن غارات جوية على مواقع حكومية وعسكرية هامة في سوريا بذريعة حماية الدروز.

وقد أعلن عن اتفاق بين الدولة السورية وعدد من الأطراف الفاعلة في السويداء، بعد قتال دام لمدة 5 أيام ابتداءً من 12 يوليو إلى 16 يوليو 2025، وجاء الإعلان بعد ساعات من التدخل الإسرائيلي في سوريا واستهدافات بالطيران طالت مبنى رئاسة الأركان في دمشق، ومحيط القصر الذي يقطنه الرئيس الشرع. ونص الاتفاق على نشر قوات أمنية مشتركة، ودمج أكثر من 700 مقاتل درزي في صفوف جهاز الأمن العام. في ظل خلافات درزية داخلية حول الرؤية المستقبلية لوضع المحافظة السياسي والأمني والموقف الدرزي من الدولة السورية، وفي إطار اتفاق هش لا يشتمل على الضمانات اللازمة لمنع تجدد الصراع.

وشهدت السويداء عددًا من الحوادث الاحتجاجية والتصعيدات عقب الهدنة التي تم التوصل إليها بين الفصائل الدرزية والقوات المسلحة التابعة للحكومة، كان أبرزها وأخطرها الدعوات الانفصالية وطلب التدخل الإسرائيلي لمواجهة الحكومة السورية الجديدة، ومقاومة دمج السويداء في الدولة السورية. وهي المساعي التي أبرزت الخلاف الدرزي الداخلي بين أبرز المؤثرين في المشهد الدرزي، المتمثلين في "مشيخة عقل الطائفة" الثلاثة وهم: حكمت الهجري، ويوسف جربوع، وحمود الحناوي، وأبرز الفصائل المسلحة المؤثرة في المشهد من: "رجال الكرامة"، و"المجلس العسكري"، و"لواء الجبل"، و"أحرار جبل العرب".



إذ سعي الهجري لتكوين جبهة درزية موحدة مستقلة عن الدولة السورية وإعلان في سبيل ذلك ترحيبه بالتدخل الإسرائيلي لتحقيق هذا الهدف، بينما يرى كل من يوسف جربوع، وحمود الحناوي أنه يجب الانخراط في مشروع الدولة بشكل فوري، شرط أن تتوافر بعض الضمانات الأساسية التي تضمن العدالة والمساواة في سوريا. هذا الاختلاف بينهما وبين الهجري ينبع من التحديات السياسية الحالية في سوريا، والتي تتطلب مواقف مرنة تتناسب مع تطور الأحداث السياسية.

وقد تُرجم الخلاف إلى خطوات عملية مع إعلان الهجري تكوين "الحرس الوطني" في السويداء كخطوة تأسيسية للوصول إلى دولة درزية، في ظل غياب الإجماع الدرزي على الخطوة والهدف. ويضم هذا التشكيل 30 فصيلاً محلياً اندمجت في إطار واحد، بهدف إعلان قوامه "حماية الجبل وصون الهوية التوحيدية"، والتأكيد على "ضرورة توحيد الجهود في مواجهة الحكومة السورية، التي لم تفرق بين بشر أو حجر".

بيد أن هذا الهدف المعلن يحمل في طياته دلالات أعمق بحسب رافضيها، فتعكس مساعي الهجري لتكريس موقعه، في محاولة لفرض نوع من الحكم الذاتي المرتبط بمشاريع خارجية. وضم "الحرس الوطني" في مجمله الفصائل الصغيرة في السويداء مع بقاء الفصائل الأكثر تأثير وصاحبة الوزن الأكبر على الأرض مثل حركة "رجال الكرامة" تحت قيادة الشيخ يحيى الحجار، والتي يُقدَّر عدد مقاتليها بين 5 و8 آلاف عنصر، في حالة تردد مع ترحيبهم بإعلان الهجري. وغياب موقف ثاني أكبر الفصائل المسلحة في السويداء "المجلس العسكري" في ظل حديث عن خلافات مع الهجري ومن جهته، لم يعلق قائد تجمع "أحرار جبل العرب" سليمان عبد الباقي على الإعلان عن التشكيل، ولم يعلق شكيب عزام قائد "لواء الجبل" على الانضمام للتشكيل الجديد كذلك.

وانتقد ليث البلعوس القيادي في تجمع "الكرامة" ظهور الهجري محاطاً بقيادة فصائل انهموا محلياً بالخطف والنهب، والارتباط بأجهزة أمنية سابقة مثل "قوات الفهد" و"قوات سيف الحق"، معتبراً أن الرسالة التي تلقاها الأهالي لم تكن "رسالة حكمة ومسؤولية"، بل إشارة إلى مزيد من العسكرة والفوضى في وقت يحتاج فيه الناس إلى حلول ومعالجات لأزماتهم المعيشية الخائفة، واصفاً الحرس الوطني بأنه استنساخ للحرس الثوري الإيراني. بالتزامن مع هذه التطورات، وفي ظل غياب سلطة الدولة السورية عن السويداء في الوقت الراهن، جرى تأجيل الانتخابات البرلمانية على مقاعد المحافظة، في خطوة عكست حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني وعمق الانقسامات الداخلية.

## 2) الحسكة والرقعة:

هي مناطق خاضعة لسلطة الإدارة الذاتية لقوات سوريا الديمقراطية "قسد"، وقد شهدت بدورها تصعيدات عسكرية عقب سقوط نظام الأسد، فيما عرف باشتباكات الساحل في الشمال السوري بين القوات التابعة للدولة وعدد من الميليشيات التابعة لنظام الأسد، وانتهى التصعيد بين الطرفين باتفاق شمل ضم كافة المنطقة الواقعة تحت سيطرة قسد ضمن أجنحة الإدارة السورية الجديدة، بما في ذلك المعابر والمطارات وحقول النفط، إلى جانب عودة السوريين المهجرين إلى بلداتهم وقراهم في شمالي شرقي سوريا، على أن يكتمل تنفيذ الاتفاق قبل نهاية العام الجاري.

ولكن هذا الاتفاق الذي لم يرى النور بعد نتيجة الخلافات حول مدلولات وبنود الاتفاق وآفاق الاندماج المقصود، إذ ترى الحكومة السورية أن الاندماج يقوم على حل المؤسسات بشكل كامل، بينما ترى الإدارة الذاتية أن الدمج يمكن أن يتم عبر ربط المؤسسات بنظيراتها في دمشق دون حلها، في رؤية تقوم على اللامركزية، وهو ما لا يزال نقطة خلاف جوهرية بين الطرفين. وعقبة في مسار الاندماج الوطني الشامل في سوريا مع غياب آفاق الحل وأسس الحوار الوطني الناجح.



وقد عكبت الإدارة الذاتية على قرارات اللجنة بتأجيل الانتخابات التشريعية في الحسكة والرققة والسويداء بتأكيدهما على كون "مناطق شمال وشرق سوريا هي الأكثر أمناً؛ حيث ما تزال الخلافات تعيق المفاوضات بين الطرفين في ظل أزمة سياسية وأمنية حادة في سوريا تعيق إجراء الانتخابات التشريعية على كامل الأراضي السورية. واعتبرت الإدارة الذاتية قرار اللجنة إجراءً مرفوضاً يتجاهل الحقوق المشروعة لكل مكونات الدولة السورية. ورأت كذلك أن "هذه الانتخابات ليست ديمقراطية ولا تعبر عن إرادة السوريين بأي شكل من الأشكال، ولا تمثل سوى استمرار لنهج التهميش والإقصاء الذي عانى منه السوريون خلال 52 سنة ماضية، تحت حكم عائلة الأسد، ووصفت قرار التأجيل بأنه "تغيب وإقصاء لقراءة نصف السوريين".

وفي ظل التصعيد والخلاف المستمر قام مجلس سوريا الديمقراطية "مسد"- وهو الجناح السياسي لقوت سوريا الديمقراطية- بتأجيل الملتقى التشاوري للمبادئ الدستورية، الذي كان مقرراً عقده في مدينة الرقة؛ وذلك "بهدف تهيئة بيئة أكثر ملائمة للحوار الوطني". وبحسب المجلس، فإن تأجيل الملتقى يهدف إلى ترسيخ مبادئ دستورية جامعة تخدم مسار الحل السياسي في سوريا، والمساهمة في بناء دولة ديمقراطية تعددية لامركزية، الأهداف الغائبة عن ساحة الحوار في الوقت الحالي.

**وفي ظل الظرف الأمني الراهن وغياب آفاق التوافق بين عدد من أطراف الشعب السوري والحكومة السورية الجديدة، وغياب سلطتها عن مناطق النزاع متمثلة في المحافظات الثلاثة، أدى قرار اللجنة العليا للانتخابات بتأجيل الاستحقاق الانتخابي في محافظات السويداء والحسكة والرققة إلى جملة من التداعيات السياسية والأمنية والاجتماعية، يمكن تلخيصها في الآتي:**

**(1) ترسيخ الانقسام الجغرافي والسياسي:** أظهر القرار بصورة واضحة عدم قدرة العملية الانتخابية على شمول كامل الجغرافيا السورية، بما قد يعمق الانقسامات المناطقية والطائفية، ويمنح الأطراف المحلية المسيطرة في هذه المناطق شرعية موازية.

**(2) تراجع الثقة الشعبية بالعملية الانتقالية:** مثل استثناء ثلاث محافظات أساسية ضربة لمصداقية الانتخابات في أعين شرائح واسعة من السوريين، لا سيما أن هذه المناطق تضم مكونات قومية وطائفية رئيسة (الدروز، والأكراد، والعشائر)، وهو ما قد يثير الشكوك حول جدية مشروع الدولة السورية الجديدة في بناء مؤسسات جامعة وشاملة.

**(3) فتح المجال لتدخلات خارجية أكبر:** من شأن بقاء هذه المناطق خارج دائرة العملية السياسية الرسمية أن يمنح القوى الإقليمية والدولية (مثل الولايات المتحدة في مناطق "قسد"، وإسرائيل في ملف السويداء) مبرراً لمزيد من التدخل، تحت ذرائع "حماية الأقليات" أو "دعم الحكم الذاتي" في حال استمرار الخلاف السياسي وغياب آفاق الحل، وهو ما يهدد وحدة وسيادة الدولة السورية.

**(4) إضعاف الشرعية القانونية للبرلمان المقبل:** إذ يمثل غياب نحو 15-20% من المقاعد البرلمانية (المخصصة لتلك المحافظات) فراغاً تشريعياً، يضعف قدرة المجلس الجديد على الادعاء بتمثيل كامل الشعب السوري، خاصة مع اعتراضات داخلية من "مسد" وفصائل درزية مناوئة للحكومة السورية الجديدة.

**(5) إعادة إنتاج الصراع بدلاً من حله:** نتج عن القرار بيئة خصبة لإعادة إنتاج النزاعات؛ سواء من خلال دفع القوى المحلية إلى التشبث بخيارات انفصالية أم لامركزية متشددة، أو من خلال تعزيز التوتر مع السلطة المركزية في دمشق.

## رابعًا: النتائج والسيناريوهات المحتملة:

يمكن إجمال أبرز السيناريوهات والنتائج المحتملة لانتخابات مجلس الشعب السوري في الآتي:

### السيناريو الأول: إعادة فتح قنوات اتصال وتعزيز الخطوات التوفيقية والاندماجية:

ويعزز الوصول لهذا السيناريو كل من:

- استكمال تفاهمات تدريجية مع قسد والإدارة الذاتية شمالي وشرقي سوريا.
- احتواء درزي داخلي في السويداء بدمج جزئي للفصائل ذات التوجهات الوجودية داخل أجهزة الدولة.
- استكمال الانتخابات المؤجلة جزئيًا بآليات توافقية أو تعويضية في أقرب وقت ممكن.

### وأبرز النتائج المترتبة على هذا السيناريو:

- برلمان أكثر شمولية يعكس مسارًا إصلاحيًا ولو تدريجيًا.
- تعزيز شرعية السلطة المؤقتة محليًا ودوليًا.
- تقليص التدخلات الخارجية مع فتح باب دعم اقتصادي وخدمي أوسع.

### السيناريو الثاني: استمرار حالة النزاعات المؤجلة:

ويعزز الوصول لهذا السيناريو كل من:

- استمرار تعليق الانتخابات في السويداء والحسكة والرقعة واستمرار غياب آفاق الحل والأرض المشتركة للتفاوض.
- بقاء هياكل محلية موازية (فصائل، وإدارات، ومجالس) دون حسم سياسي توافقي.
- تفاهمات وظيفية محدودة (خدمات، ومعايير، وموارد) دون حل دستوري أو سياسي يتسم بالاستمرارية.

### وأبرز النتائج المترتبة على هذا السيناريو:

- برلمان ناقص الشرعية والتمثيل.
- استمرار هشاشة الاستقرار الأمني وتوترات متقطعة.
- تعميق الاعتماد على رعاية إقليمية ودولية لإدارة ملفات محلية.

### السيناريو الثالث: تنامي النزعة الانفصالية:

ويعزز الوصول لهذا السيناريو كل من:

- فشل الدولة في احتواء الخلافات مع قسد ومع الفصائل الدرزية.
- رسوخ "الحرس الوطني" في السويداء كجهاز شبه مستقل ونجاحه في استقطاب مزيد من الأطراف الدرزية.
- تحول مؤسسات الإدارة الذاتية لـ "قسد" إلى مؤسسات موازية راسخة ومستقلة عن الدولة تمامًا.

### ومن أبرز النتائج المترتبة على هذا السيناريو:

- تعمق الانقسام الجغرافي والطائفي.
- فقدان البرلمان لشرعيته التمثيلية تمامًا.
- فتح الباب لتدخل خارجي مباشر (إسرائيلي / أمريكي) بذريعة حماية الأقليات أو دعم الاستقرار.

## الخلاصة

يبقى نجاح الانتخابات السورية المقبلة مرهوناً بقدرة السلطة السورية المؤقتة على الموازنة بين ضرورات بناء مؤسسات تشريعية جامعة، ومتطلبات احتواء النزاعات المحلية والإقليمية. وبالتالي، فإن ما ستسفر عنه هذه الانتخابات سيكون عاملاً حاسماً في رسم ملامح المرحلة الانتقالية، وتحديد ما إذا كانت سوريا على أعتاب بناء نظام سياسي جديد يعكس تطلعات شعبها، أم على مشارف جولة جديدة من الأزمات والتدخلات الخارجية.





**مستقبل وطن**  
للدراستات السياسية والإستراتيجية



**حزب مستقبل وطن**  
كلنا نعمل من أجل مصر

## مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو